ISSN: 2352-9806 مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة EISSN: 2588-2309
المجلد 09/العدد 01/السنة 2022/ص ص 461-476

الأخطاء الشائعة في منهجية كتابة الأبحاث العلمية

Common mistakes in the methodology of writing scientific papers

محمد كعنيت*
جامعة العربي التبسي- تبسة
med.kanit05@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/09/23	تاريخ المراجعة:2022/01/13	تاريخ القبول:2022/01/17

ملخص:

يحظى البحث العلمي برعاية واهتمام كبيرَين لدى غالبية الدول اليوم، ويرجع ذلك إلى الدور الهام الذي يلعبه في تقدم الأمم وتطورها؛ لأنه يمثل رسالة تُكرَّس لها الجهود والهمم وتُبذل فيها الإمكانات والطاقات، التي يعوّل عليها في تقديم الحلول الممكنة للمشكلات العالقة والمطروحة ، ومعالجة قضايا الساعة والمساهمة في الارتقاء بمستوى تطبيق شكليات البحث العلمي بأسلوب آليٍّ دون حاجة لاكتساب مهارات البحث المنشودة.

والكل يدرك ما يثار ويُطرح من مناقشات وإشكالياتٍ تخصّ الدراسات والأبحاث العلمية الأكاديمية، من مسائلَ وأخطاءٍ تخصّ المنهجية والأمانة العلمية والشكل والمضمون وطرق التوثيق والترتيب والمراجع...، والمتصلة عموما بالمنهج وبخطوات البحث العلمي التي ينبغي أن يتمرّس عليها الطلبة والباحثون ويتقنوها، خلال سنوات التكوين والتحصيل في الجامعة، والتي تكون في الغالب مثار انتقاداتٍ قد يعود تأثيرها بالسلب على مستوى البحث المنجز وعلى الباحث نفسه.

الكلمات المفتاحية: الأخطاء الشائعة؛ منهجية؛ البحث العلمي؛ ثغرات. الأكاديمية؛

Abstract:

Tody, Scientific research receives great care and attention in most countries, due to the important role it plays in the progress and development of nations since it represents a message to which efforts and determination are devoted, and in which potentials and energies are exerted, , which are relied upon to provide possible solutions to raised and pending problems in order to address current issues, and to contribute to raising the level of application of scientific research formalities in an automatic manner without the need to acquire the desired search skills.

Everyone is aware of the discussions and problems that are raised and raised regarding academic scientific studies and research, , such as issues and errors related to aspects of methodology, scientific honesty, form, content, methods of, documentation, bibliography and references... which are generally related to the curriculum and the steps of scientific research that should be practiced and mastered by students and researchers during the years of training and attainment at the university, and it is often the subject of criticism that may have a negative impact on the level of the completed research and on the researcher himself.

Keywords : errors and defects; research; academy; methodology; bibliography; references

* المُؤلف المُراسِل.

مقدمة:

إنّ تتبع المسائل والمناقشات المتعلقة بمنهجية كتابة الأبحاث العلمية ومحاولة الوقوف على جملة الأخطاء الواردة بشأنها أمر في غاية الأهمية؛ لأنّ أيّ بحث علمي في النهاية ورغم ما يُبذل في إعداده يبقى مجرّد جُهد بشري مثلُه مثل أيّ عمل بشري آخر، فهو عرضة لارتكاب الأخطاء والوقوع في بعض المخالفات التي لا تتوافق مع القواعد العلمية والمنهجية المتبعة في إعداد الأبحاث الجامعية، خاصة إذا عرفنا الوضع المتدني الذي آلت إليه أغلب البحوث المنجزة اليوم والمقدّمة للمناقشة، فقلّما تسلم رسالة علمية بحثية منها.

ويسعى هذا المقال إلى تشخيص بعض الأخطاء الشائعة التي يقع فيها أغلب الطلبة الباحثين في إعداد وكتابة أبحاثهم ومذكرات تخرجهم، وبصفة خاصة ما تعلق منها بالجانب المنهجي ليكون إطارا مرجعيا يُسترشَد به، بشكلٍ يضمن توفير الكثير من الوقت والجهد، ويُجنِّب الوقوع في جملة الأخطاء التي وقع فيها مَن سبق، مما يفسد ويشوش رغبة القارئ في الاطلاع والمتابعة، والتي يمكن للطالب تلافي الوقوع فيها حتى لا تكون سببا في التقليل من قيمة رسالته العلمية أو احتمال رفضها.

الإشكالية:- فيم تتمثل جملة الأخطاء المنهجية المتعلقة بإعداد البحوث العلمية وما ضوابط وأساليب معالجتها؟

وحاولت من خلال هذه الإشكالية تشخيص ومعالجة هذه الأخطاء من خلال العناصر المتضمنة في الخطة الآتية.

خطة البحث:

- أولا: الأخطاء المتعلقة باختيار العنوان البحث
- ثانيا: الأخطاء المتعلقة بالمقدّمة والخاتمة
- ثالثا: أخطاء الصياغة لإشكالية البحث
- رابعا: الأخطاء المتعلقة بعنصر الدراسات السابقة
- خامسا: أخطاء التوثيق وإعداد الهوامش
- سادسا: توارد الأخطاء بشكل كثير وملفت

أولا: الأخطاء المتعلقة باختيار عنوان البحث:

يمكن حصر جملة الأخطاء المنهجية ذات الصلة بالعنوان الرئيسي للبحث في النقاط الآتية:

1- اختيار عناوين عامة وغير محددة:

أولى هذه الأخطاء يتمثل في اختيار عناوين لها مدلولات عامة وواسعة دون تحديد لمجال البحث زمانا ومكانا، خاصة إذا كان الوقت المتاح لإعداد البحث فيه قصيرا أو قصيرا جدا من البداية مقارنة له بحجم الموضوع، كما هو الحال بالنسبة لمذكرات الماستر التي يخصّص لإعدادها سداسي واحد؛ لذا فإنّ أي خروج عن مداره يعتبر خطأً في المنهج وابتعادًا عن الموضوعية.

وينبغي للباحث عند صياغته للعنوان اختيار الألفاظ المعبّرة والدالة بدقة عن المقصود تكون ذات مدلولٍ شمولي؛ بحيث إذا استدعت الدراسة تناول بعض المسائل ذات الصلة بالبحث لم يشكّل ذلك خروجا عن الموضوع.

لذا فإنّ الدراسة العلمية المنهجية تتطلب اختيار عناوينَ محددةٍ واضحة ودقيقة، توحي للقارئ بفحوى ومضمون البحث ومدى إمكانية الاستفادة منه، ويصبح من الضروري على الطالب الباحث استشارة أهل الاختصاص والخبرة من الأساتذة المختصين والأكْفاء، لإبداء آرائهم ومقترحاتهم بخصوص عنوان البحث ومعرفة أبعاده البحثية ومناقشة مدلولاته، ومن شأن ذلك أن يبعث بالطمأنينة والثقة أكثر في نفسية الباحث حول خياراته والوقوف على وِجْهات النظر المختلفة هذا من جهة[1]، ومن جهة أخرى يمنحه فرصة تعديل العنوان بالشكل المطلوب قبل اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لتسجيله واعتماده رسميا من قِبل المجالس واللجان العلمية للقسم[2].

ومن الضوابط المتحكمة في تحديد القيمة العلمية للموضوع تجنُّب العناوين الواسعة التي تُشتّت التفكير؛ لأنّ هذا الاتساع والطول يعدّ سببا للانتقاص من قيمته العلمية، ولذا يستحسن اختيار عناوين تتناول مسائل جزئية محدّدة ومركزة، تمكّن الباحث من التحكم والسيطرة على الموضوع بمنهجية وأسلوب جيّد، ويؤدي به ذلك إلى تحصيل نتائجَ بحثه بكل سهولة ويُسر.

كما يعدّ من الأخطاء الجسيمة التي يقع فيه الباحثون لا سيما المبتدئون حين تستهويهم تلك الموضوعات المثيرة والتي لها نطاق واسع عريض، وللأسف فإنهم غالبا ما يدركون ويتأكدون بعد مدّة بأنها أكبر بكثير من مستواهم ومحدودية قدراتهم على معالجتها وبحثها؛ لأنها تتطلب خلفية ومرجعية من المعلومات ليست متوافرة لديهم، وبالتالي ستكون معالجة الموضوع سطحية وهو ما يعني في النهاية تضييق دائرة البحث[3].

2- استعمال عبارات مطوّلة في العنوان:

إذا كانت صياغة العناوين الطويلة ضِمْن أبواب وفصول خِطّة البحث أمرٌ مُنتقَد وغير مستحسن ولا مجْدٍ ويقدح في قيمتها وشكلها، فما بالك بالعنوان الرئيسي الذي يمثّل واجهة ومطلع البحث وأول ما يصافح نظر القارئ، وقد لوحظ كِبَر حجم العنوان في عديد الرسائل والمذكرات الجامعية في ميدان العلوم الاجتماعية والأدبية والقانونية

---

[1]- رجاء وحيد دويدري، كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000، ص406.

[2]- عبد الله إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط9، 2005، ص53، 54.

[3]- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، (د.ب.ن)، ط9، 1994، ص190.

والسياسية...إلخ، حيث تصل عدد كلمات بعض العناوين إلى خمسة عشر (15) كلمة أو يزيد، ما يشكل منها جملا مطولة أو فِقْرات متكاملة في بعض الأحيان وهذا يعدّ من الأخطاء المنتقدة كما سبق.

لذا ينبغي تجنّب العناوين المطولة واعتماد الإيجاز واستعمال التعابير المختصرة والواضحة ذات الدلالة الشمولية الدقيقة حول أبعاد وجوانب الموضوع، والتي تعالج مضمون المتغيرات المدروسة وتحدّد طبيعة المنهجية المتبعة أو المطروحة[1].

3- الاعتماد على المشرف في اختيار الموضوع وضبط العنوان:

يمثّل الاعتدادُ الكلّي على المشرف أو المؤطر خطأً منهجيا شائعا يقع فيه الكثير من الطلبة والباحثين لا سيّما المقبلين على التخرج؛ لأنّ اختيار الموضوع في حقيقة الأمر هو مسؤولية الطالب وحدَه ومن مهامّه وواجباته الأساسية، ولا مانع بعد ذلك في الاستعانة بتوجيهات ومساعدة الأستاذ المشرف وأهل الاختصاص والأكثر خبرة، في ضبط العنوان وتحديد مقتضياته لقبوله وتسجيله بصفة رسمية ونهائية.

وهذا الخيار للأسف ينطوي على كثير من **المخاطر والعيوب**، منها إمكانية أن لا يجدَ الموضوعُ المقترَح مِن قِبل الأستاذ المشرف تجاوبا من الباحث نفسِه، أو أنه لا يتناسب مع قُدْراته ورغباته الشخصية، أو قد لا يكون لديه سبْق معرفةٍ بالموضوع وجوانبه التفصيلية، ليدركَ بعد انقضاء وقتٍ لا يوصف باليسير أنه لا يمكنه المُضِيّ قُدُما في البحث فيه، فيدفعه ذلك إلى التردّد والتفكير في تعديل الموضوع أو تغييره أصلا أو حتى للتوقف النهائي والامتناع عن مواصلة عملية البحث[2].

كذلك فإنّ الطالب الباحثَ إذا كان خاليَ الذهن من موضوع يؤثره بالبحث، فإنه كثيرا ما يقع صيدا ثمينا لمشرفه، خاصة إذا كان ممّن يتّصف بالجديّة والاجتهاد والمواظبة في الدراسة، فعندها قد يخطُر للمشرف بأن يستخدمَه ويستغلّه بشدّة لصالحه؛ من خلال تكليفه ببعض الموضوعات والمشاكل التي تشغلُه هو، ممّا يفتقر إلى الصبر أكثر منه إلى الذكاء، كبعض الأعمال الآلية التي لا بدّ منها في توجيه البحث، كأن يطلب منه فهرسة مجلة قديمة، أو كتابا سيّء النشر يستفيد منه[3].

ولا يجني الطالب المسكين سوى العناء ورتابة العمل، ويكون حظُّه من الفائدة العلمية منحصرا في نيل شهادة لم تزِده معرفةً ولا ثقافة جديدة؛ لأنّ اختيار الموضوع كان مِن أولويات حقِّه فتنازل عن هذا الحق لمُشرفِه وبالتالي يصْدُق فيه قول الشاعر[4]:

كالعيس[*] في البيداء يقتلها الظّما والماء فوق ظهورها محمول

---

[1]- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2014، ص75.

[2]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص74.

[3]- كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية، دار الجيل، لبنان، (د.ط، د.ت)، ص16، 17.

[4]- البيت للشاعر طرفة بن العبد.

[*]- **العِيسُ** بالكسر (جمع): إبلٌ بِيضٌ يخالط بياضها شقرةٌ، واحدها أعْيَسُ والأنثى عَيساءُ. ينظر محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط) 1986، باب العين، ص191.

4- **اختيار عناوين غير مشوقة من أول وهلة:**

لعلّ أكبر مشكلة قد تواجه الباحث بعد العثور على موضوع ملائم يتّفق مع ميوله ورغباته وينال إعجابه[1]، هو اختيار عنوان مناسب له وشيّق يعبّر بصراحة عمّا يريده الباحث؛ فقد تُنفّر العبارات الواردة بالعنوان الرئيسي مِنَ الوهلة الأولى رغبة القارئ منْ تصفّح باقي عناصر البحث، وقد تُعطيه انطباعا سيّئا عن الموضوع رغم عدم اطّلاعه وقراءته لصفْحاته التالية؛ لذا يتعيّن استعمال وانتقاء عباراتٍ مناسبة ودقيقة مع مراعاة عامل التشويق والجاذبية للقارئ تثير انتباهه وترغّبه أكثر للنظر والاطلاع على محتوى الدراسة أو البحث[2].

5- **اختيار عناوين تفتقر إلى مصادر ومراجع في الموضوع:**

وخاصة تلك التي تنجز من أجل الحصول على درجة علمية كالماجستير أو الدكتوراه، فهذه الأخيرة تشكل الركائز المرجعية والروافد الأولية لموضوع البحث العلمي، ومرحلة جمع وتخزين المعلومات التي يطلق عليها في البحث العلمي "عملية التوثيق" أو "**البيبليوغرافيا**" والتي تأتي في المرحلة الثانية بعد اختيار الموضوع تعتمد بدرجة أساسية على مدى توافر المصادر والمراجع[3].

وهذه خطوة هامة يغفل عنها الكثير من الطلبة والباحثين؛ إذ في العديد من الأحيان وبعد قيام الطالب بعملية اختيار الموضوع وتحديد العنوان المناسب له واستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة لتسجيله رسميا، وبعد الرجوع إلى المكتبة يتفاجأ بانعدامِ أو شحٍّ في الدراسات والوثائق المتعلقة به، وهذا طبعا له تأثيراته السلبية على سيرورة عملية البحث مستقبلا وعلى انطباعات الباحث الشخصية أيضا تجاه بحثه[4].

لذا فإنّ أول خطوة يخطوها الباحث بعد اختيار الموضوع وقبل تسجيله رسميا، أن يتأكد مُسبقا من مدى توافر المادة العلمية (المصادر والمراجع)، ووسيلتُه في ذلك هي الاعتماد على آلية القراءة والمطالعة الواسعة التي تجعله مُلمًّا إلماما كافيا بمختلف جوانب الموضوع؛ من خلال الاطلاع على ما كُتب وما أُنجز من دراسات وأبحاث علمية ومقالات منشورة في المجلات المحكمة والدوريات المعتمدة والراقية.

وفي كثير من الأحيان يجِد الباحث في ضوء قراءاته ومطالعاته تلك هذه الفائدة، والتي تمكّنه من كشْف الثّغْرات والمسائل التي تُحيط ببعض جوانب الموضوع، ممّا يزيدُه قيمةً معرفية لموضوعه ومداه من حيث الحجم والطول والقِصر، والوقت اللازم لإعداده ومدى توافقه مع الآجال المحدَّدة له قانونا.

وعليه فتأمينُ المصادر والمراجع أمرٌ في غاية الأهمية والضرورة، ولا غنًى في ذلك بالاستعانة بالمشرف؛ لأنّ المتوقع منه أن يُطمئن الطالبَ بتواجد الوثائق العلمية، لا أن يأخذ عليه اللومَ والتقصير في توافرها بعد إتمام البحث، على أنّ ذلك لا يُعفي الطالبَ من مسؤوليته؛ لأنّ الموضوعَ موضوعُه والمفترَضُ أن يكون أدرى به حتّى مِن مشرفه[5].

---

[1]- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985، ص11.

[2]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص80

[3]- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2006، ص66.

[4]- عمار بوضياف، مرجع سابق، ص82.

[5]- كمال اليازجي، مرجع سابق، ص19.

وممّا يساعد الباحث في الحصول على ما ذكرناه آنفا هو الرجوع أيضا إلى الموسوعات ودوائر المعرفة والبحوث لا سيما الحديثة منها، وفهارس المكتبات ومراكز البحث وقواعد البيانات الرقمية وكذا الرسائل الجامعية الأكاديمية والقوائم البيبليوغرافية والتي تأتي عادة في نهاية المؤلفات[1].

6- **تحديد المواضيع من قِبل الهيئات العلمية للقسم وإلزام الطلبة بها:**

يمثّل التحديد المُسْبق لمواضيع البحث من قِبل المؤسسات والهيئات العلمية للتكوين وإلزامُ الطلبة الباحثين بعدم الخروج عنها، حائلا قد يحول دون تحقيق عامل الرغبة النفسية للباحث، والذي يندرج ضمن العوامل الذاتية أو الشخصية في اختيار موضوع البحث، ومِن شأن مراعاة هذا العامل الهامّ تذليلُ الصعوبات التي قد تواجه الباحثَ ويجعلها تتحوّل إلى مجرّد متعةٍ وكأنه يمارس هواية مفضلة لديه، خاصة وأنّ عملية البحث العلمي كما هو معروف مسألةٌ شاقة ومعقّدة وتتّسم بالملل والضجر في كثير من الأحيان، وتتطلب قوّة التجلد والصبر والاجتهاد والتضحية بملذّات الحياة النفسية والاجتماعية، وبالمال والوقت النّفيس الذي يؤخذ مِن عُمر الباحث[2].

وهذا التحديد إن كان مطلوبا في مراحل التعليم التوجيهي (الأعمال الصفية) في مرحلة الليسانس لتدريب الطالب المبتدئ وتلقينه الآليات المنهجية للبحث، والتعمق أكثر في مواضيع تفيدُه وتساهم في تكوينه وفق البرامج المسطرة، إلا أنه يُحبّذ أن يترك له جانب من الحرية في اختيار وانتقاء الموضوعات التي أثارت حفيظته وفكره خلال سنوات الدراسة المتخصّصة في الجامعة، لا سيما بالنسبة لأطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير ولمَ لا مذكرات الماستر نظام جديد[3].

وعليه فإنّ مراعاة هذا الخيار يساهم بقوّة في تحقيق العديد من العوامل والقدرات النفسية التي إذا أُحسن استغلالَها وتوظيفها أدّت إلى نتائجَ راقيةٍ وملموسةٍ تخدِم عملية البحث المرغوبة والمنشودة[4].

ولا بأس بعد ذلك أن تخضع هذه الموضوعاتُ المختارة إلى مصادقة اللّجان العلمية للقسم، حيث لا يشكّل هذا الإجراء عائقا أمام الرغبة النفسية للباحث التي يجب أن تكون متوافقة مع المعايير والضوابط العلمية المطلوبة.

وبخصوص إعداد مذكرات الماستر نظامL.M.D الجديد، فقد نصّت المادة 4 من القرار الوزاري 362 الصادر بتاريخ 9 جوان 2014 بأنّ الطالب ملزمٌ باختيار أحد المواضيع المقترَحة والمعلن عنها مِن قِبل فريق التكوين، وأن يحظى اختيارُه بموافقة الأستاذ المشرف وبعد مصادقة اللجنة العلمية للقسم[5].

كما أضافت المادة 5 من القرار أعلاه " يتكفّل مسؤول الشعبة ومسؤولوا التخصّصات بالتنسيق مع رئيس القسم بتوزيع مواضيعِ المذكرة للطلبة، وعند الضرورة يمكن اللجوء إلى ترتيب الطلبة من أجل اختيار مواضيع المذكرة حسْب الاستحقاق"[6].

---

[1]- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص409.

[2]- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1987، ص38.

[3]- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، (د.ط، د.ت)، ص83.

[4]- عمار عوابدي، مرجع سابق، ص38، 39.

[5]- القرار رقم 362 المورخ في 09 جوان 2014 يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

[6]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق، ص88،87.

وخلاصة القول فإنّ تحديد الموضوع المتعلق بمذكرة التخرج يُستحسن أن يكون نابعا من إرادة ورغبة الباحث الذاتية وفي حقل اختصاصه، وأن يكون حيث ينتفع به أولا وينتفع به سواهُ، وأن يتولّد لديه أملٌ وطموح إن وُفّق فيه أن يُضيف ولو لبِنة صغيرة إلى صرْح العلم والمعرفة الإنسانية، وإلا فخيرٌ له أن يَصرِف ذهنه عن هذه المغامرة[1].

7- اختيار عناوين لا تتناسب والمدة المحددة لإنجاز البحث:

من الأخطاء الشائعة أيضا وبشكل مُلفِت لدى كثير من الطلبة لا سيّما المقبلين على التخرّج، هو إقبالهم على اختيار موضوعاتِ بحثٍ دون أخْذ عامل الحجم الساعي المتاح والمحدد مسبقا، لإعداد وإتمام البحث في ضوئه بعين الاعتبار، ولهذا يجب على الباحث مراعاة هذه المسألة بدقة وعناية كبيرين، وهنا يتدخّل الأستاذ المشرف وكذا هيئات فريق التكوين والتعليم العالي في توجيه الطلبة إلى ضرورة التقيُّد بهذا الشرط، وذلك من خلال اختيار عناوين الموضوعات التي تتلاءم وطبيعة المدة اللازمة لإعدادها وإيداعها، حتّى لا يجدوا أنفسهم تحت ضغط عامل الوقت الذي ينفُذ منهم بسرعة، ممّا يتسبّب في اختلال عملية البحث بالشكل الموضوعي المنتظم اللازم والكامل في جوٍّ هادئ ومستقر.

وقد حدّد المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المتعلّق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرّج المتخصص والتأهيل الجامعي الآجال القانونية المقرّرة إنجاز البحوث العلمية في الجزائر، حيث جعلت لمرحلة الماجستير كلاسيك مدة سنتين(02) المادة 27 منه، وبالنسبة لأطروحة الدكتوراه فقد حُدّدت بأربعِ (04) سنوات قابلة للتمديد إلى خمس (05) سنوات كأقصى حدّ، وستُّ (06) سنوات استثناءً متى وجد المبرر طبقا للمادة 68 فقرة 2،1 من المرسوم نفسه.

وبخصوص النظام الجديد L.M.D فإنّ المدة المحدّدة لإعداد مذكرة الماستر هي سنتان أيضا وثلاث سنوات في مرحلة التكوين في الطور الثالث (دكتوراه)[2].

ويتعيّن على الطالب الباحث الالتزام الصارم بمواعيد هذه الآجال التي تحدّدها مؤسسات التكوين، أو بناءً على مراسلات وتعليمات الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي.

وفي ذات السياق نصّت المادة 09 من القرار الوزاري 362 الصادر بتاريخ 9 جوان 2014:" يجب إعلام الطلبة عن طريق النشر أو أي سند آخر برزنامة إيداع مذكرات الماستر وتواريخ المناقشات".

ثانيا: الأخطاء المتعلقة بالمقدَّمة والخاتمة

1- المقدّمة:

تعدّ مقدَّمة البحث بمثابة بطاقة تعريف لهوية البحث وملامحه العامة؛ لأنها تمثل المرآة العاكسة لمحتواه ومضمونه العلمي، وسُميت مقدَّمة بفتح الدال على وزن اسم المفعول لغير الثلاثي؛ لأنها تسبق غيرها من العناصر فهي مقدّمة عنهم، وهي عنصر أساسي لا بدّ منه في أي بحث علمي، ولا تخلو عند صياغتها من الأخطاء المنهجية منها:

---

[1]- كمال اليازجي، مرجع سابق، ص16.

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1419هـ الموافق 17 غشت سنة 1998م المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 60، ص12.

أ- كتابة كلمة مقدّمة معرّفة (المقدّمة):

كتابة تعبير المُقدَّمة المجردة من أل التعريف "**مُقدَّمة**" في بداية البحث أو الدراسة وتثبيت ذلك في الخاتمة " **الخاتمة**"، منّ الأخطاء الشائعة التي يكثر ورودها في عديد الرسائل والمذكرات الجامعية، والأولى توحيد طريقة الكتابة لدى الباحث؛ وذلك بأن تكتبا معا مجردتين من أل التعريف في كليهما "**مقدّمة، خاتمة**" أو معرفتين بها "**المقدمة، الخاتمة**" والأولى أن تكتبا منكّرتين وبدون " أل التعريف" لسببين:

الأول: أنّهما معرّفتان بالإضافة في الأصل وتمّ حذف المضاف إليه لكثرة الاستعمال ولعدم الحاجة إلى ذكره ولأنه معلوم؛ فأصل العبارة "**مقدمة البحث أو الرسالة أو المذكرة**" وكذلك الأمر بالنسبة للخاتمة[1].

والثاني: كتابتها نكرة "مقدّمة" هكذا، حتى تتميز عن الكتاب الشهير للعلامة عبد الرحمن بن خلدون التونسي والمعروف باسم "**المقدمة**" كمقدّمة لمؤلفه الضخم الموسوم "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر... والسلطان الأكبر"، ولأجل أن يزول الغموض واللُّبس على القارئ[2].

ب- التهميش في المقدّمة:

يعتبر التهميش في مقدَّمة البحث من الأخطاء الشائعة والواردة في الرسائل والأبحاث الجامعية؛ لأنّ الأصل في صياغة المقدّمة أن تكون بالأسلوب الشخصي للباحث، ولا يعتمد هذا الأخير في تحريرها على أيّ مصدر أو مرجع؛ لأنّ العناصر التي تضمُّها المقدّمة لا تحتاج سوى لتوضيحات يكون الباحث أعلمَ بها من غيره، تشرح تصوراتِه وخِطّة عمله ومنهجِه والصعوبات التي واجهته...إلخ، وهي آخر ما يُكتب في البحث، لذا يندُر وجود التهميشٍ في المقدَّمة، وإن كان لا بدّ منه فإنه يأتي في متنها لا في الهامش، كما هو الحال عند ذِكْر آية قرآنية فيُشار إلى اسم السورة ورقم الآية في المتن مباشرة عقِب نصّ الآية دون حاجة إلى يُخصَّص لها هامش.

ج- ذِكر نتائج البحث في المقدَّمة:

وهذه من الأخطاء القاتلة والفادحة والتي يقع فيها كثير من الطلبة الباحثين ويجب التنبّه لها؛ لأنها تقدح من القيمة العلمية للبحث وتقلّل من شأنه، والسبب في ذلك أنّ المقدّمة في البحث العلمي كما هو معلوم وإن كانت هي آخر ما يُكتب فهي أول ما يُقرأ، وبالتالي يكون تسبيق النتائج في المقدّمة من باب تقديم ما حقُّه التأخير وإنهاء البحث قبل بدايته، ولذا يكون من الأولى أن تُدرج هذه النتائج في نهاية البحث أو في الخاتمة وليس في المقدّمة.

د- عرض مقدّمة البحث بصورة عشوائية:

يعتبر استعراض المقدّمة بشكل سطحي وعشوائي لا يخدم أهداف البحث وليس فيها تلميح إلى عناصر وإشكالية البحث وقيمته العلمية من الأخطاء التي يقع فيها الباحثون، وكان الأولى عرض مقدّمة البحث بطريقة استقرائية أو استنتاجية؛ ذلك أنه يستحسن أن يبدأ الطالب عرض مقدمة بحثه بطريقة منطقية متدرجة إما من الكل إلى الجزء أو من الجزء إلى الكل، حتى يتمكن من توضيح دوافع ومبررات المشكلة وإحساس القارئ بوجودها.

---

[1]- محمد مشري، كيفية إنجاز مذكرة التخرج، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، الجزائر، المطبعة العربية، العدد 8، 2010، ص310.

[2]- محمد مشري، المرجع نفسه، ص310.

فعدم قدرة الباحث على نقل أو ترجمة الإحساس بوجود المشكلة في مقدمة بحثه من الأخطاء المنهجية؛ إذ تعدّ في الأصل فضاءُ الطالب لإبراز إحساسه بالمشكلة وخصائصها، وليس كما يعتقد البعض بأنّ مقدّمة البحث هي عملية عرض لموضوع البحث ولهذا تجدهم يسترسلون في سرد عناصرها التي قد تأخذ صفحات كثيرة بلا معنى وفائدة[1].

2- الخاتمة:

الخاتمة في عرف المنهجيين عبارة عن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والأعمال التي بذلها الباحث في موضوعه، وتُخصّص في حكم الأصل لإدراج حوصلة تتضمّن أهم النتائج المتوصل إليها في البحث وبعض التوصيات والمقترحات التي تفتح آفاقا وتطرح تساؤلات بحثية مستقبلا[2].

ومن الأخطاء الشائعة التي يقع فيها الباحثون عند صياغة **الخاتمة** ما يأتي:

- إدراج نتائجَ لا تتّفق مع سؤال الإشكالية الرئيسي للبحث الذي تم طرحُه في مقدَّمة الدراسة ولا مع تساؤلاتها الفرعية، والواجب أن تكون هذه النتائج مركزة ودالّة وموزعة على أجزاء البحث ومرتبطة بالإشكالية المطروحة كما سبَق ومتوافقة معها دون زيادة[3].

وإذا لم تُفضِ هذه النتائج إلى إجابات حقيقية وملموسة تعكس بصدق تلك التساؤلات، فإنها لا تعدو أن تكون مجرّد نتائجَ بعيدةٍ وغامضةٍ ولا تُحيل على مُعيّن بذاته[4].

- وضْعُ خلاصة لمضمون للبحث في الخاتمة وهذا من الأخطاء الشائعة في البحوث؛ لأنّ الخلاصة أو الملخص (summary) في البحث العلمي الأكاديمي له مكانه وموضعه في أجزاء البحث العلمي، ويأتي ضمن الملاحق كآخر عنصر فيه بعد قائمة الموضوعات والمحتويات، وعادة ما يكون مختصرا في حدود الصفحة الواحدة ويترجم له بإحدى اللغات الأجنبية المعتمدة[5].

- بالنسبة لإدراج التوصيات أو المقترحات في نهاية الخاتمة ينبغي:

* أن تكون هذه التوصيات مرتبطة بنتائج البحث ولا تخرج عنها، وتصبّ عنايتها في تقديم مقترحات استشرافية كمقدّمات تخدم بحوثا مستقبلية قد تسهم في تنمية المعرفة ولم تشملها الدراسة الحالية بالبحث.

* ألا يعتبرها الباحث نتائج نهائية قطعية الدلالة أو مطلقة وكأنها وحيٌ سماويٌ لا بديل عنها، وإلا فشَلت المؤسسة أو الجهة المعنية في تصوّره بتلك التوصيات[6].

* عدم استعمال عبارات الأمر والإلزام في تقديم التوصيات مثل: يجب أو يتعيّن على السلطات المعنية والجهات الوصية أن... إلخ، وإنما يُستحسَن وخاصة في البحوث الإنسانية والاجتماعية استعمال عبارات فيها من معاني التواضع

---

[1]- عوض حسين التوردي، البحث العلمي وأخطاؤه الشائعة، سلسلة الغد، (د.د.ن)، (د.ط)، 2020،ص119.

[2]- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994، ص451.

[3]- عبد المنعم نعيمي ، مرجع سابق، ص182.

[4]- محمد مشري، مرجع سابق، ص318.

[5]- محمد مشري، نفس المرجع والصفحة.

[6]- سعيد إسماعيل صيني، مرجع سابق، ص453.

والأدب والحذر في إدراج نتائج بحثه، بما يتناسب مع متطلبات البحث ولوازمه مثل: أقترح، أعتقد، يُستحسن، يفضَّل، يرى الطالب من خلال هذا البحث... وهكذا.

ثالثا: أخطاء الصياغة لإشكالية البحث

يعدّ ضبط إشكالية البحث أهم عنصر من عناصر المقدّمة العلمية التي تتحكم في الموضوع؛ لأنه يكشف عن المنطلق الأساس لأي بحث علمي، فالتحكم الجيّد في صياغة الإشكالية هي التي تمضي بالبحث قُدُما نحو استخلاص النتائج المرجوة التي لها الأثر الإيجابي في المجال الذي أُنجز فيه البحث، ورغم هذه الأهمية إلا أنها لا تخلو عند طرحها من عدة أخطاء يقع فيها الكثير من الطلبة الباحثين منها:

1- طرح أكثر من إشكالية واحدة في الموضوع الواحد؛ وهذا ما يفتح المجال واسعا أما الباحث، وتجعله في حيرة من أمره عن كيفية التعامل مع عدد كبير من الموضوعات والمخرجات، التي قد تحيد به بعيدا وتخرج الموضوع عن أهدافه الحقيقية والمطلوبة؛ لأنّ كلّ إشكالية تعتبر بحثا جديدا مستقلا، وتحتاج إلى وقت إضافي آخر وإلى كمّ هائل من المعلومات والمصادر والمراجع التي تكون على حساب الموضوع الأصلي.

ومن شأن ذلك أن يضاعف حجم البحث بلا فائدة شكْلا ومضمونا أكثر من اللازم، ويضَعَ الباحثَ في حرج شديد يجعله يتحمل عبئا ثقيلا يوم المناقشة.

وفي ذات السياق فإنّ ذلك يجعل البحث يسوده الحشو والتشويش والفوضى، وأكثر البحوث اليوم للأسف تجري على هذا النمط، بسبب التسرّع وغياب التركيز ورغبة الطلاب في الحصول على الدرجة العلمية والشهادة الجامعية بأقل جهد وأقصر مدة وأيسر طريق وفقط.

لذا ينبغي التركيز على وضع إشكالية رئيسية واحدة لكلّ بحث علمي، ولا بأس ولا مانع بعد ذلك من إضافة بعض التساؤلات الفرعية المركزة والقليلة، والتي تتّصل اتصالا وثيقا بعناصرَ وعناوينِ البحث التي تترجمُها الخِطةُ. وينبغي للباحث أن يتمثّل الموضوع تمثيلا حقيقيا وكافيا، وأن يتّبعَ في ذلك قواعدَ التنظيم والمنهجية المعتمدة في المؤسسة التي يتابع فيها دروسَه وتكوينه، والالتزام بكلّ ما له علاقة وصِلة بالإشكالية الرئيسية للبحث، واستبعاد ما ليس له علاقة بالموضوع[1].

2- طرح إشكاليات سطحية في صيغة أسئلة مباشرة وبسيطة تفتقر إلى الموضوعية والقيمة العلمية، ولا ترقى إلى مستوى الإشكالية الحقيقية المطلوبة في البحوث الأكاديمية، على الرغم من المكانة الهامة لهذا العنصر الذي يعتبر الضابط الرئيسي للعنوان والمحدّد للموضوع.

رابعا: أخطاء متعلقة بعنصر الدراسات السابقة

يعتبر عنصر الدراسات السابقة في موضوع البحث العلمي من العناصر الجوهرية التي يتعيّن التركيز عليها؛ ذلك أنّ إلمام الباحث بهذا العنصر وبشكلٍ جيّدٍ يُمكّنه من معرفة الإشكاليات العلمية البحثية التي تمّ طرحها في كلٍّ منها، وذلك

[1]- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص418.

من شأنه أن يسهّل على الباحث ضبط إشكالية بحثه وتحديد المجالات التي يجب تناولها بالدراسة والبحث، كما يجنّبه ذلك إعادة بحثِ إشكالياتٍ لمواضيعَ سبقت دراستُها.

من الأخطاء الشائعة في ذكر عنصر الدراسات السابقة في المقدّمة، أن يكتفي الطالب الباحث بعرض عناوين المؤلفات كالكتب العامة والمقالات المنشورة في المجلات أو الدوريات، والتي تشابهت مع موضوعه أو القريبة منه في العنوان أو المحتوى في بطون الأبحاث الأخرى أو في بعض الأجزاء منها فقط، دون أن يعرّج إلى ذكر باقي البيانات التفصيلية والناقدة لها، أو أنّ الباحث يفضّل عدم الإشارة إليها اعتقادا وزَعْما منه بأنّ الموضوع جديدٌ ليست فيه دراساتٌ سابقة أصلا، وأنه الأول من تناوله بالدراسة والبحث حتى يمنح لنفسه فضل الأولوية والسبق في تناوله، والواجب هنا التثبت والتأكد وعدم التسرع والمخاطرة في إصدار الأحكام والجزم بها[1].

والأَولى بالنسبة لعنصر الدراسات السابقة الاعتمادُ على الدراسات العلمية الأكاديمية المتخصصة، ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث والقريبة منه، والتي تتّسم بالعمق والتوسع في الطرح والقيمة العلمية والإثراء المعرفي، وهنا يفضّل التركيز على الدراسات التي تفوق المستوى العلمي الذي يسعى الباحث إلى تحقيقه، كأطروحات الدكتوراه أولا ثم رسائل الماجستير في مرتبة تالية، بالنسبة للطالب الذي يُعِدُّ بحثا تكميليا للحصول على شهادة الماجستير أو مذكرة الماستر؛ فهذه الأخيرة أقلّ قيمة علمية مِن سابقاتها. وكنتيجة حاصلة يفضَّل عدم الإشارة للدراسات السابقة التي هي من نفس المستوى العلمي للباحث أو أقلّ منه كمذكرات الماستر أو الليسانس مثلا.

فعنصر الدراسات السابقة مهمٌّ جدا في إعداد البحوث الأكاديمية، ولا بدّ من إجراء عملية نقدية فاحصة لهذه الدراسات بشكل موضوعي، ليتبيّنَ للباحث من خلاله موقعَ ومكانة بحثِه بين تلك الدراسات، فإذا لم يجدْ فرقا واضحا بين ما أنجزه وما وجده، فلا يعدو في النهاية أن يكون بحثه مجرّد نسخةٍ متكرّرة عن سابقاتها من البحوث التي أضاع فيها الوقت والجهد الثمين بلا جدوى ولا فائدة تُذكر.

خامسا: أخطاء التوثيق وإعداد الهوامش

تتميز البحوث الأكاديمية عن غيرها من الكتابات الأخرى بما تحيل عليه من مصادرَ ومراجع في كل صفحة من صفْحاتها، وهذا ما يشكّل جوهر عملية التوثيق، ومعنى ذلك أنّ الباحث قد تمكن من إحقاق الحق وتبرئة نفسه في كل مسألة أشار إليها في بحثه؛ حتى يتضح للقارئ منزع كلّ فكرة وصاحِبها[2].

فالهامش في الورقة البحثية مكانٌ لإظهار براءة الباحث وموقع أخلاقياته وأمانتِه في النقل والإسناد، ولا يُعقل أن يُعِدّ باحثٌ دراسة علمية خالية من الهوامش بحجّة أنّ ما قام بتحريره من خالص بُنيات أفكاره؛ ذلك أنّ الأكاديمية تعني الاختصاص في أحد المجالات التي يبحث فيها الطالب، ولأنّ العلم تراكميٌ بطبعه تُبنى فيه النظريات الجديدة على معارفَ قبليةٍ، وليس مَن سبَقوه بأقلّ شأنٍ منه فيما أصّلوه ووثّقوه حتى ولو أتى بالجديد الذي لم يأتِ به مَن قَبْلَه؛ فالبحوث العلمية تختصّ بأنها موثّقة لا مجال فيها للصُّدفة والشك، فإذا خلَتْ من التوثيق أصبحت مجرّد إنشاءٍ شأنُها شأن أيّ كتابة عادية أو حُرّة أخرى، كمقال في جريدة أو صحيفة يومية أو مؤلَّف تجاريّ إعلامي يستهوي القرّاءَ مضمونُه وسرعان

[1]- محمد مشري، مرجع سابق، ص311.

[2]- ذياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، م.ع.س، ط1، 1999، ص71.

ما يطرحونه جانبا، أما الدراسات العلمية الجامعية فإنها تشكّل مرجعية فكرية ونقدية فاحصة، تتميز بحضورها الدائم كلما دعت الحاجة للبحث في قضايا مشابهة تناولتْها الدراسةُ[1].

ورغم الأهمية البالغة والضرورية للتوثيق والإسناد في الأبحاث العلمية، فقد يشوبه العديد من الأخطاء المنهجية التي يرتكبها الباحثون بقصدٍ أو عن حَسن نيّة ومنها:

1- عدم تطابق النص المقتبس وموضع الاستدلال:

ومعنى ذلك أن لا يتّفق النص المُقتبَس في مضمونه أو فحواه مع الفكرة التي ينوي الباحث الاستدلال والبرهنة عليها، بحيث لا يرتبط بكلامه ارتباطا مباشرا ودقيقا[2]، وهنا يأتي الدور على الطالب الباحث من حيث التمعّن والتدقيق ومحاولة الفهم الجيّد والعميق، للنصوص المقتبَسة وبين موضع أو محلّ الاستدلال، حتى يكونَ في مستوى الأمانة العلمية والصحة في النقل والإسناد.

2- الإكثار من عمليّات الاقتباس:

التوثيق أو الاقتباس في الهامش أمرٌ لا بدّ منه في البحث العلمي مهما تميّز بالأصالة والتجديد، لكن كثرةَ الاقتباسات سواء كانت مباشرةً أو غير مباشرةٍ يَعدُّه بعض المختصين من الأخطاء الشائعة؛ لأنّ كثرتها تُذيب شخصية الباحث وتحاصر فِكرَهُ ولا يجِد لنفسه مكانا يُبرز من خلاله شخصيتَه العلميةَ، أضِف إلى ذلك فإنّ كثرة الاقتباساتِ من شأنه الإخلالُ بنوعية اللغة المستعملة وبالأسلوب العلمي للباحث، بسبب تزاحم واختلاف أساليب المؤلفين الذين اقتبس الباحث آراءَهم، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فأساليبُ المؤلفين قد تُغري الباحث وتستهويه بأن يحاولَ استعمال النقل الحرفيّ دائما لاعتقاده بأنها أرقى من مستوى أسلوبه، وهذا خطأٌ وليس بمبرّر بل هو دليل ومؤشّر قويٌّ على ضُعف شخصيته وأسلوبِه، لذا يُفضّل الاقتصار على حالة الضرورة فقط بالنسبة للاقتباس الحرفي، وإذا ما أراد الباحث الاقتباس أن يقتصرَ على نقل الأفكار والتعبير عنها باستعمال أسلوبه الخاص وِفْق طريقة الاقتباس غير المباشر أو بالمعنى[3].

3- إطالة عمليات الاقتباس:

يُستحسن ألا يتعدّى النص المُقتبَس حرفيّا عند بعض المختصّين بالكتابة في المنهجية حدود الستة (6) أسطر في الفِقرة الواحدة من الصفحة الواحدة، وبالتالي يُعتبر من الأخطاء الشائعة الإطالة في الاقتباسات التي قد تستغرق في بعض الأحيان حدود الورقة البحثية كلِّها أو نصفها[4].

4- عدم التمييز بين نوعي الاقتباس أثناء النقل:

الواجب إذا كان الاقتباس مباشرا أو حرفيا أن يوضعَ النص المقتبس بين علامتي التنصيص والتي يُطلَق عليها تعبيرُ الشولتين"...."، وفي نهايته يوضع رقم تسلسلي وآخر له في الهامش، يدل على المصدر أو المرجع التي أخذت منه المعلومات وكافة بيانات النشر، حتي يتميز عن الاقتباس غير المباشر وعن أسلوب الباحث الشخصي.

---

[1]- محمد مشري، مرجع سابق، ص318.

[2]- رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص382.

[3]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص102.

[4]- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، (د.ط)، 1980، ص100.

5- عدم الإحالة على صاحب الفكرة والتوثيق لها في الهامش:

وذلك زعمًا من الباحث أنها من نِتاج ذهنه وفِكْره الخالص، وهذه الملاحظة للأسف يكثر تواردُها في أغلب الأبحاث والدراسات الجامعية، لما فيها من تعدٍّ على أفكار الغير وعلى الملكية الفكرية والأدبية للآخرين، وإخلالٍ بأحد الصفات والمبادئ الأساسية التي يُفترَض في الباحث العلمي التحلّي والالتزام بها، وهي صفة الأمانة العلمية والتي يُسمّيها البعض بالسرقة الأدبية[1].

وتعرف اليوم هذه الظاهرة لا سيّما في الآونة الأخيرة انتشارا رهيبا وواسعا في معظم الرسائل والمذكرات الجامعية وفي عديد التخصصات، وتسعى المؤسسات الجامعية جاهدة داخل البلد وخارجه إلى استحداث قوانين وأنظمة تكنولوجية متطورة للكشف عن هذه السرقات والمعاقبة عليها، ومنها على سبيل المثال القرار الجديد رقم 1082 الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر المحدد للقواعد والضوابط المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، والذي ألغى بموجب المادة 32 منه أحكام القرار السابق رقم933 المؤرخ في 28 جويلية 2016[2].

6- اعتماد الواسطة في النقل:

اعتماد الواسطة في البحث العلمي له معنيان؛

الأول: أن يوثّق الطالب للمعلومات والبيانات التي يقتبسها في الهامش من المرجع مع إمكانية التوثيق لها من المصدر الأصلي، وهذا ما يسمّى النقل بطريق الواسطة رغم توافر هذا الأخير وتواجده في متناول الباحث، ومِثلُه أن يقوم بنقل نصّ قانوني حرفيا من أحد المراجع القانونية أو الفقهية دون أخذه من التقنين نفسه، وهذا الأسلوب غير محبّذ في التوثيق العلمي بسبب احتمال الوقوع في نقل نفس الخطأ الذي وقع فيه صاحب المرجع الذي يقتبس منه الباحث، وكان الأحرى ولأجل التدقيق والتثبّت في التوثيق الاعتماد على المصدر مباشرة طالما أمكن الحصول عليه.

والثاني: أنّ يعتمد الباحث على نفس المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسات والبحوث السابقة والتي ينقل عنها حرفيا دون الرجوع إليها فِعْلا (التوثيق من الهامش)، والأولى هو التثبت والتأكد والتركيز في النقل والإسناد حتى لا يكون هناك تحريف للأفكار عن سياقها المقصود ومسارها الصحيح.

سادسا: كثرة توارد الأخطاء بشكل كثير وملفت

تشكّل ظاهرة توارد الأخطاء بصورة ملفتة في المذكرة أو الرسالة الجامعية أحد العيوب التي تقدح وتؤثر سلبا في قيمتها العلمية، سواء أكانت هذه الأخطاء لغوية أم مطبعية أم نحوية أم غيرها، خاصة إذا كُتبت المذكرة بلسان الباحث؛ أي باللغة الأم، بل إنّ كثرتها قد تؤدي في بعض الأحيان إلى رفض مناقشتها أصلا، والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى التسرع وقلّة التدقيق وعدم مراجعة البحث قبل طباعته، والرغبة في إنهاء عملية البحث في أقصر وقت وتقديمه للمناقشة من أجل للحصول على الشهادة. ولأنّ كثرتها يدلّ على أنّ الباحث لم يول مذكرته أو رسالته ما تستحقُّه من الاهتمام والمتابعة ولم يقم بمراجعتها المراجعة اللازمة.

---

[1]- رشيد شميشم، مرجع سابق، ص103.

[2]- القرار رقم 1082 المؤرّخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدّد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

وهذا الأمر يعدّ من الأهمية بما كان رغم ما يساوره من عناء ومشقة؛ لأنّ غالبية البحث في النهاية يكون بتمامه وإخراجه في أحسن صورة ولن يتأتى ذلك إلا بالمراجعة الجيدة والحرص على تتبع الأخطاء المحتمل ورودها بصفة مستمرة، لتفادي الإحراج يوم المناقشة وسوء الفهم للأفكار واختلاط الأمور وقلب الحقائق وعدم الوضوح[1].

لذا يُشترط في البحث أن يُكتب بلغة فنية صحيحة وخالية من الأخطاء، تتّسم بالوضوح مع سلامة الأسلوب وعدم التعقيد، واستعمال كل عبارة في محلها؛ لأنّ الكتابة هي وسيلة الباحث لنقل أفكاره إلى المخاطبين بها أو جمهور القرّاء، ويستحسن للباحث في القانون أن يقوم بعرض مذكرته على أهل الاختصاص ومن هم أكثر خبرة منه بداية بالأستاذ المشرف أو المرشد، كما يمكنه الاستعانة بمدقّق لغوي يراجع صياغته اللغوية وأساليبه التعبيرية وعلامات الترقيم والوقف، حتى يظهر بحثُه في أحسن حلّة وصورة وبأقل قدر ممكن من الأخطاء[2].

خاتمة:

لا سبيل إلى إعداد بحثٍ علميٍ دون التقيد بالقواعد المنهجية المتبعة في أي مؤسسة علمية، والتي يتلقاها الطالب الباحث خلال تكوينه في سنوات الدراسة في الجامعة، وذلك من خلال الأعمال التوجيهية والتطبيقية التي يُكلّف بها، وربطه بمصادرِ المعرفة ومراجعها، وتعليمه أساليب التوثيق والإسناد والتزام شروط الأمانة العلمية.

لذا تعدّ الأبحاث العلمية التي يُلزَم بها الطلبةُ لا سيّما المقبلين على التخرّج أرضيةً عملية خِصبة، لاستنبات الباحث المؤهل مستقبلا للاستمرار في مجال البحث العلمي التخصّصي والنوعي، من خلال الرصيد والمخزون المعرفي الذي اكتسبه وكوّن منه شخصية علمية قائمة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- يجب الحذر كل الحذر من كثرة الأخطاء التي تثير الغموض وتشوش الفهم للأفكار في كتابة البحث العلمي.

- ضرورة مراجعة المذكرة وتصحيحها قبل طباعتها وتقديمها للمناقشة، ولا مانع من الاستعانة بأهل الاختصاص والخبرة في الميدان للاستفادة من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم في كتابة البحث العلمي.

- اطّلاع الطالب الباحث لا سيّما المقبل على التخرّج على القواعد والأساليب التقنية المطلوبة المنهجية المتبعة والسارية المفعول في مؤسسته الجامعية ومحاولة الالتزام بها في كتابة وإعداد مذكرته أو رسالته الجامعية.

- على الباحث أن يكون على تواصل دائم مع المشرف لاستفساره عمّا يعترض سبيله من مشاكلَ وعراقيلَ سواء في الشكل أو في المضمون، وما يتوصل إليه من بوادر ومقترحات.

وقد حاولت من خلال هذا المقال المساهمة في تنوير الطلبة الباحثين ببعض الأخطاء المنهجية الشائعة التي تمسُّ جوانبَ هامة في منهجية كتابة البحث العلمي، والتي يقع فيها الكثير وخاصة المقبلين على إعداد أبحاث التخرج، في طوري الماستر والدكتوراه من أجل تلافي وتجنب الوقوع فيها، ولأجل توجيه نظَرِ الأساتذة عن النقاشات المتعلقة بالجانب الشكلي وصرفها إلى الجانب الأهم وهو الموضوع حتى يتحقق النفع المرجو من إعداد هذه الأبحاث.

---

[1]- عوض حسين التوردي، مرجع سابق، ص117.

[2]- مسعود فلوسي، شروط ضرورية في كتابة ونشر المقالات العلمية، مجلة الإحياء. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، باتنة، الجزائر، العدد16، 2013، ص8.

والحمد لله أولا وآخرا وله الحكم وإليه المرجع والمصير والصلاة والسلام على خير الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلّم تسليما.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه،المكتبة الأكاديمية، دون بلد النشر، ط9، 1994.

2- أحمد شلبي، كيف تكتب بحثا أو رسالة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، دون طبعة، 1980.

3- ذياب البداينة، المرشد في كتابة الرسائل الجامعية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 1999.

4- رجاء وحيد دويدري، كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، دار الفكر، دمشق، ط1، 2000.

5- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، ط1، 2006.

6- سعيد إسماعيل صيني، قواعد أساسية في البحث العلمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1994.

7- عبد الله إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي صياغة جديدة، مكتبة الرشد، الرياض، ط9، 2005.

8- عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.

9- عمار بوضياف، المرجع في كتابة البحوث القانونية، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر ، ط1، 2014.

10- عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 1987.

11- عوض حسين التوردي، البحث العلمي، وأخطاؤه الشائعة، سلسلة الغد، (د.ب.ن)، 2020.

12- كمال اليازجي، إعداد الأطروحة الجامعية، دار الجيل، (د.ط، د.ت)، لبنان.

13- نعيمي عبد المنعم، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة، دار بلقيس للنشر، الدار البيضاء، الجزائر، (د.ط، د.ت).

ثانيا: المجلّات

14- مسعود فلوسي، "شروط ضرورية في كتابة ونشر المقالات العلمية، مجلة الإحياء، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية،" باتنة، الجزائر، العدد16، 2010

15- محمد مشري، "كيفية إنجاز مذكرة التخرج"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المطبعة العربية 11، غرداية، الجزائر، العدد 8، 2010.

ثالثا: النصوص التنظيمية

16- المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرّخ في 24 ربيع الثاني عام 1419هـ الموافق 17 غشت سنة 1998م المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي. الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 60.

17- القرار رقم 362 المؤرخ في 09 جوان 2014 يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

18- القرار رقم 1082 المؤرّخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدّد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي.

رابعا: المعاجم

19 محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط)، 1986.